

مجلة العلوم القانونية والاجتماعية

Journal of legal and social studies

Issn: 2507-7333

Eissn: 2676-1742

الأسس المعرفية والمنهجية لدراسة التراكيب النحوية عند عبد القاهر الجرجاني

Cognitive and methodological foundations for studying the
grammatical structures of Abd al-Qaher al-Jurjani

حمزة بوجمل*

المركز الجامعي - آفلو (الجزائر)، boudjemelhamza@gmail.com

تاريخ النشر: 2022/03/01

تاريخ القبول: 2022/01/15

تاريخ إرسال المقال: 2021/12/06

* المؤلف المرسل

الملخص:

بدأ النحاة القدامى في دراسة التراكيب النحوية بالتحليل للوصول إلى وظائفها النحوية العامة والخاصة، بمساعدة التغيرات التي تعتري أواخر الكلم في التركيب، وفي ضوء قرائنها المقالية والمقامية. ويطلق على هذه الدراسة التحليلية للتراكيب في تراثنا: نظرية العامل. وقد أعقب هذه المرحلة اتجاه آخر دعت إليه الدراسات النقدية للنصوص الأدبية، والبحث عن مظاهر الإعجاز في النصوص القرآنية والنبوية، وهذا الاتجاه كان يبحث في تفاوت النصوص بلاغيا وفنيا، وهو ما يستدعي التركيز على كيفية إنتاجها، وآليات نظمها، وتشكل عن ذلك ما يسمى نظرية النظم.

ويكشف هذا المقال عن الأسس المعرفية والمنهجية لنظرية العامل ونظرية النظم عند عبد القاهر الجرجاني، كونهما نظريتين نحويتين متكاملتين لا تلغي إحداها الأخرى أو تقوم مقامها. ويحاول البحث ربطهما بدورة التواصل؛ لإيضاح: ما المنهج المعتمد في كل نظرية؟ وفيما تتجلى الخصوصية المعرفية لكل نظرية؟.

الكلمات المفتاحية: نظرية العامل ؛ نظرية النظم ؛ المنهج ؛ التحليل ؛ التركيب.

Abstract :

The ancient grammarians began studying grammatical structures by analyzing their general and specific grammatical functions with the help of changes that occur at the end of words in the structure, and in light of their readings. This analytical study of structures in our heritage is called by the factor theory. This stage was followed by another trend called for by critical studies of literary texts, and by searching for manifestations of miracles in Quranic and prophetic texts.

This article reveals the epistemological and methodological foundations of the factor theory and the systems theory of Abd al-Qaher al-Jurjani, as they are two complementary grammatical theories that do not supersede or replace the other. The research attempts to link them to the communication cycle; To clarify: What is the method adopted in each theory? How is the epistemological specificity of each theory manifested?

Keywords: factor theory ؛ systems theory ؛ method ؛ analysis ؛ synthesis.

مقدمة:

يرى الباحثون قديما وحديثا أنّ الشيخ عبد القاهر الجرجانيّ تجاوز - في ضوء نظرية النظم - النقص والتقصير الذي ظهر في نظرية العامل، وأعاد النحو العربي إلى موضعه الحقيقي، وأخرجه من نطاق شكلية جفافه، وسما به فوق الخلافات والتأويلات النحوية التي أبعدته عن وظيفته التواصلية⁽¹⁾. و"أنّ علم المعاني الذي قيل أنه واضع أصوله لم يكن إلا إحياء لروح المعنى والحسن والتذوق في علم النحو بعد أن أجهز النحاة على كلّ هذا بتعليقاتهم وتحليلاتهم وحججهم الدائرة حول قضية الإعراب فحولوه هدفًا أولًا وأخيرًا. فاستنفذ الجهد كلّ وضاعت القيمة المتوخاة من وضع قواعد وضوابط تقرب فهم اللغة لأبنائها وتذوقهم لها ومعرفتهم بأسرارها الجمالية وأسس نظمها وهذه أمور هي بالتأكيد أبعد مدى وأوسع غاية من مجرد الإعراب."⁽²⁾.

غير أنّ المتنبّع لما كتبه عبد القاهر الجرجانيّ يجده من أرباب نظرية العامل والمجددين لها، وصاحب المؤلفات المتميزة فيها، نحو كتابه: العوامل المائة في أصول علم العربية، إذ استقرى فيه جميع العوامل بنوعها المعنوية واللفظية، وله عنه شرحان: كتاب الجمل، وكتاب التلخيص⁽³⁾، ونحو كتابيه: المغني والمقتصد في شرح الإيضاح.

ونحن نريد في هذا المقال أن نبين، كيف تعامل عبد القاهر مع التراكيب النحوية في ضوء نظريتي العامل والنظم؟ وما هي الأسس المنهجية المعتمدة في كلّ نظرية؟ ونربط معالجته في كلّ نظرية بدورة التخاطب، لتجلية الأهداف التي يريد أن يحققها من كلّ دراسة. ولمعالجة هذا الموضوع وتحقيق أهدافه اعتمدنا على ما كتبه الشيخ عن العامل والنظم، مستعينين بالتحليل والمقارنة في ضوء الدرس اللساني الحديث.

1. نظرية العامل:

العامل في اللغة: اسم فاعل من عمل يعمل عملاً، وهو من الصنعة أو الحرفة. والعامل من يعمل مع امتداد الزمان وإن قلّ، والفاعل أعم منه⁽⁴⁾. وفي اصطلاح النحاة هو: "ما أوجب كون آخر الكلمة مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً أو ساكناً، نحو: جاء زيدٌ، ورأيتُ زيداً، ومررتُ بزيدٍ"⁽⁵⁾، وأما العامل المقيد (عامل الاسم): فهو "ما به يتقوم المعنى المقتضي للإعراب"⁽⁶⁾.

وقد جمع النحاة مقتضيات الإعراب في أركان ثلاثة، العامل: وهو ما أوجب التغيير، وينقسم إلى قسمين: لفظي ومعنوي، وينقسم اللفظي: إلى سماعي وقياسي. والمعمول ما ظهر على آخره الأثر ويتفرّع إلى معمول بالأصالة، ومعمول بالتبعية. والعمل هو ذلك الأثر (الإعراب) من حركة أو حرف أو حذف⁽⁷⁾.

إنّ فكرة العامل قديمة في تراثنا العربي، وقد تبلورت مع الخليل وسيبويه، ومثّلت كتابات عبد القاهر الجرجاني "اتباعها إصلاحاً في عصره...، ومنهجاً تعليمياً تربوياً سهّل فيه النحو وبسطه وقربه من ذهن المبتدئ وفهمه، وعالج ما أثير حول قضية العوامل النحوية من اتّهامات"⁽⁸⁾. ودافع عن النحو ضدّ المحتقرين لأمره، والمقللين من شأنه، ويبيّن شدّة الحاجة إليه لفهم كتاب الله تعالى، فقال: وأما زهدهم في النحو واحتقارهم له وإصغارهم أمره

وتهاونهم به: فصنيعهم في ذلك أشنع من صنيعهم في الذي تقدّم(*)، وأشبه بأن يكون صدّا عن كتاب الله وعن معرفة معانيه ذاك لأنهم لا يجدون بداً من أن يعترفوا بالحاجة إليه فيه. إذ كان قد علم أنّ الألفاظ مغلقة على معانيها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها، وأنّ الأغراض كامنة فيها حتى يكون هو المستخرج لها، وأنّه المعيار الذي لا يتبيّن نقصان كلام ورجحانه حتى يعرض عليه، والمقياس الذي لا يعرف صحيح من سقيم حتى يرجع إليه، ولا ينكر ذلك إلا من ينكر حسنه، وإلا من غلط في الحقائق نفسه⁽⁹⁾.

وبين أنّ الكلام لا يستقيم، ولا تحصل منافعه التي هي الدلالات على المقاصد إلا بمراعاة أحكام النحو. والتي تتلخص في⁽¹⁰⁾:

أ. الإعراب: أي مراعاة الحركة الإعرابية التي تعتري أواخر الكلم في التركيب.

ب. الترتيب الخاص، وهو مضامّة الكلمات بعضها إلى بعض في التراكيب. والذي يجيء وفق عرف اللغة محققاً هدف المتكلم ومقصوده، والحركة الإعرابية نتيجة لهذا الترتيب.

ولم يدع الشيخ عبد القاهر في كتاباته إلى هدم نظرية العامل، أو الانتقاص من قيمتها، فمفهوم العوامل عنده تأثير وحدات اللغة بعضها في بعض وما ينتج عن ذلك من أثر، فالترتيب الخاص هو تأثير العامل في المعمول، والإعراب هو الأثر، والكلام لا تحصل منافعه إلا بمراعاة الترتيب الخاص، وبهذا المفهوم قام بمناقشة قضية العامل، التي أوصلته إلى ما انتهى إليه من نظريته في بحث تفاوت النصوص الفنية والمفاضلة بينها، ودراسة خصائصها الأسلوبية.

يقول عبد القاهر: "ولا يقوم في وهم ولا يصح في عقل أن يتفكر متفكر في معنى فعل من غير أن يريد إعماله في اسم، ولا أن يتفكر في اسم من غير أن يريد إعمال فعل فيه وجعله فاعلاً أو مفعولاً أو يريد فيه حكماً سوى ذلك من الأحكام، مثل أن يريد جعله مبتدأً أو خبراً أو صفةً أو حالاً أو ما شاكل ذلك"⁽¹¹⁾. وبهذا الفهم الجيد لنظرية العامل توصّل إلى أحد أسس نظرية النظم، وهو التعليق بين الكلم في التركيب طبقاً للأبواب النحوية، وأظهر أنّ طرق التأليف بين الكلمات ووسائل تعليق بعضها ببعض لا تعدو ثلاثة⁽¹²⁾: تعلّق اسم باسم، وتعلّق اسم بفعل، وتعلّق حرف بهما.

ما يلاحظ على ما كتبه الشيخ أنّه لم ينتقص من قضية العامل، ولم يدع إلى التخلي عنها، أو يدّعي أنّها سبب صعوبة النحو والنفور منه، إلا ما عذر فيه بعض المتذمرين من بعض القضايا النحوية، نحو مسائل التصريف التي توضع للرياضة وتمكين المقاييس من النفوس، أو بعض القضايا المتعلقة بأغراض واضع اللغة، وعلى وجه الحكمة في الأوضاع وتقرير المقاييس التي أطردت عليها، وذكر العلل التي اقتضت أن تجري على ما أجريت عليه، فقال: "...ونعذرکم فيه ونسأحکم على علمٍ ممّا بأن قد أسأتم الاختيار ومنعتم أنفسکم ما فيه الحظ لکم ومنعتموها الاطلاع على مدارج الحكمة وعلى العلوم الجمّة"⁽¹³⁾.

وعلى هذا الأساس فلا مسوغ لمن ردّ صعوبة النحو ونفور المتعلمين منه إلى نظرية العامل، وجعل نظرية النظم على الطرف النقيض منها، ولا حقيقة لمن ادعى أنّ عبد القاهر أراد أن يتجاوزها ويقوضها، وجاء بالنظم بديلاً لها. ونحن نتحدّث ههنا على العامل في فكر عبد القاهر وكتابات، لا عما أضافه النحاة من تعليقات وأقيسة وتأمّلات فلسفية وتأويلات منطقية لا تمت إلى واقع اللغة بصلة.

2. الأسس المنهجية لنظرية العامل:

تقوم نظرية العامل على تتبّع أوضاع التراكيب النحوية واستقراء الترتيب الحاصل من ضمّ الكلمات بعضها إلى بعض، وبيان ما تسببت فيه من التغيرات التي لحقت أواخرها؛ وذلك لتحديد معايير السلامة النحوية للغة، التي أطلق عليها عبد القاهر أحكام النحو وقوانينه. إذ تمثل نظاماً مجرداً يصدر عنه المتكلم في استعمال اللغة استعمالاً خلافاً متجدّداً لا ينحصر.

هذا النظام المجرد يعدّ قانوناً عاماً في طرق التعليق بين الكلم طبقاً للأبواب النحوية، ويشكّل الملكة اللغوية للمتكلم، التي يمثل الإعراب أبرز مظاهرها، وفي ظلّ هذه النظرية عمل النحاة على ترسيخ ملكة الإعراب عند متعلمي العربية، والوصول إلى المعاني النحوية الخاصة والعامة عن طريق التحليل الوظيفي للجمل العربية، وترتكز هذه الإجراءات ضمن دورة التواصل على المتلقي أو السامع، وتعتمد المنهج التحليلي ابتداءً من البنية التركيبية الصوتية أو المكتوبة التي تصل إلى المتلقي وتحليلها إلى وحداتها الصغرى للوصول إلى أركان العمل وبيان الأثر الإعرابي.

إنّ التحليل الوظيفي للتراكيب النحوية بمعزل عن سياقاتها ومقاصد المتكلمين منها وظروف إنتاجها، لا ينجح في الوصول إلى المعاني النحوية بدقة؛ وذلك لاشتراك الكثير من المعاني النحوية في الباب الواحد، وقصور الحركة الإعرابية في الدلالة على تلك المعاني؛ لاشتراكها في الدلالة على المعاني النحوية أو لغياها، إضافة إلى تعدّد المعنى الوظيفي للمبنى الواحد⁽¹⁴⁾، وعدم حفظ الرتبة في بعض الوحدات. هذا ما جعل النحاة في عملهم هذا يستعينون بمقاصد المتكلم وأغراضه تحت عبارتهم الجامعة: الإعراب فرع المعنى. ودعوا إلى أنّ أول واجب على المعرب أن يفهم معنى ما يعربه، مفرداً أو مركباً، وذكروا لنا الكثير من الشواهد التي تجسّد هذه الحاجة. فقد قال ابن هشام في المعنى: "سألني أبو حيان عن إعراب حقلّد، من قول زهير:

تقيّ نقيّ لم يكتّر غنيمةً بنهكة ذي قرى ولا بحقلّد

فقلت: حتى أعرف ما معنى الحقلّد، فنظرناه فإذا هو سيء الخلق، فقلت هو معطوف على شيء متوهم، إذ المعنى: ليس بمكثّر غنيمة، فاستعظم ذلك"⁽¹⁵⁾.

وذكر ابن هشام أنّ نحوياً سئل عن إعراب كلاله من قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً أَوْ امْرَأَةً﴾⁽¹⁶⁾، فقال أخبروني ما الكلاله، فقالوا له: الورثة إذا لم يكن فيهم أبٌ فما علا، ولا ابنٌ فما سفلى، فقال: فهي إذن تمييز. ثم عّقب عليه ابن هشام بأنّه أصاب في سؤاله، وأخطأ في جوابه. ويبيّن أنّ الصواب في الآية "أنّ كلاله بتقدير مضاف، أي: ذا كلاله، وهو إمّا حال من ضمير يورث فكان ناقصة، ويورث خبر، أو تامة فيورث صفة، وإمّا خبر فيورث صفة. ومن فسّر الكلاله بالميت الذي لم يترك ولدًا ولا والدًا، فهي أيضا حال أو خبر ولكن لا يحتاج إلى تقدير مضاف، ومن فسّرها بالقرابة فهي مفعول لأجله"⁽¹⁷⁾.

ومما بُني على ظاهر اللفظ في تحليل النحاة، وأوقعهم في الفساد لعدم التّظر في موجب المعنى: خطأ بعضهم في تقدير العطف بـ(أو) في الآية الكريمة: ﴿أَصْلَوَاتُكَ تَأْمُرُكَ أَنْ نَتْرَكَ مَا يَعْْبُدُ آبَاؤُنَا أَوْ أَنْ نَفْعَلَ فِي أَمْوَالِنَا مَا نَشَاءُ﴾⁽¹⁸⁾، فقد تمّ عطف (أن نفعّل) على (أن نترك)، وذلك فاسد في المعنى؛ لأنّه لم يأمرهم أن يفعلوا في أموالهم ما يشاءون، وإمّا هو عطف على (ما)، فهو معمول الترك، والمعنى أن نترك أن نفعّل⁽¹⁹⁾، وسبب الوهم أنّ المعرب يرى أن والفعل مرتين ويتوسطهما حرف العطف.

ما يمكن أن نخلص إليه في هذا السياق أنّ نظرية العامل جاءت لتوصيف النظام النحوي للغة العربية، وتبيين معايير الصحة والخطأ في التراكيب النحوية، وأنّ المنهج المعتمد فيها هو المنهج التحليلي على مستوى المتلقي من دورة التواصل، وأنّ التحليل ينتقل من التراكيب النحوية منطوقةً أو مكتوبةً إلى وظائفها النحوية الخاصة التي تمثل أبواب النحو، ووظائفها العامة التي تمثل الأساليب النحوية. وبما أنّ هذه النظرية تحاول أن تصف الملكة اللغوية، وتضع أحكام النحو وقوانينه، والتي لا نستطيع أن نحكم من خلالها على تفاوت النصوص فنياً وبلاغياً، ما جعل عبد القاهر الجرجاني ينقل نقطة الاهتمام في دورة التواصل من المتلقي إلى المستعمل (المتكلم أو المرسل) لتحقيق هذه الأهداف.

3. نظرية النظم:

النظم في اللغة: التأليف، نظمه ينظمه نظاماً ونظاماً، ونظم اللؤلؤ أو الجواهر جمعها في السلك⁽²⁰⁾، وفيه جودة التركيب⁽²¹⁾. والسلك الذي تجمع فيه يسمى نظاماً. وفي الاصطلاح: تأليف الكلمات والجمل مترتبة المعاني متناسبة الدلالات على حسب ما يقتضيه العقل، وقيل: الألفاظ المترتبة المسوقة المعتبرة دلالاتها على ما يقتضيه العقل⁽²²⁾.

إنّ الحديث عن ظاهرة النظم بدأ مع بعض المعتزلة وهم يبحثون في إعجاز القرآن الكريم، كابن المقفع والجاحظ والرماني والخطابي والباقلاني والقاضي عبد الجبار، وتوسّع وتطور شيئاً فشيئاً حتى وصل إلى ما وصل إليه مع عبد القاهر الجرجاني؛ فقد سمى الجاحظ أحد كتبه (نظم القرآن)، وذهب إلى أنّ كتاب الله معجز بنظمه البديع الذي لا يقدر على مثله العباد⁽²³⁾. وذكر أبو سعيد السيرافي أنّ: "معاني النحو منقسمة بين حركات اللفظ وسكناته، وبين وضع الحروف في مواضعها المقتضية لها، وبين تأليف الكلام بالتقديم والتأخير وتوحي الصواب في

ذلك وتجنب الخطأ من ذلك، وإن زاغ شيء عن النعت فإنه لا يخلو من أن يكون سائغا بالاستعمال النادر والتأويل البعيد، أو مردوداً لخروجه عن عادة القوم الجارية على فطرتهم⁽²⁴⁾. وبين الخطابي أن القرآن معجز؛ "لأنه جاء بأفصح الألفاظ في أحسن نظوم التأليف مضمناً أصح المعاني... واضعاً كل شيء منها موضعه الذي لا يرى شيء أولى منه ولا يرى في صورة العقل أمراً أليق منه"⁽²⁵⁾. وقال في موضع آخر: "وإنما يقوم الكلام بهذه الأشياء الثلاثة: لفظ حامل، ومعنى به قائم، ورباط لهما ناظم، وإذا تأملت القرآن وجدت هذه الأمور منه في غاية الشرف والفضيلة حتى لا ترى شيئاً من الألفاظ أفصح ولا أجزل ولا أعذب من ألفاظه، ولا ترى نظماً أحسن تأليفاً وأشدّ تلاؤماً وتشاكلاً من نظمه"⁽²⁶⁾. وقال الباقلاني: فأما شأو نظم القرآن فليس له مثال يحتذى عليه، ولا إمام يقتدى به، ولا يصح وقوع مثله اتفاقاً، كما يتفق للشاعر البيت النادر، والكلمة الشاردة، والمعنى الفذ الغريب، والشيء القليل العجيب⁽²⁷⁾.

4. النظم عند عبد القاهر الجرجاني:

تلقّف عبد القاهر الجرجاني ما كان من مسائل النظم وخطا خطوة واسعة وضع من خلالها أصول نظرية النظم التي جمّدت بعد ذلك في مباحث علم المعاني عند السكاكي والقزويني وشرّاح التلخيص⁽²⁸⁾. وفيما يلي بيان لأهم الأسس المعرفية التي أقيمت عليها نظرية النظم عنده:

أ. النظم للمعاني قبل الألفاظ: خالف عبد القاهر الآراء النقدية التي كانت سائدة قبله حول علاقة

اللفظ بالمعنى، وبين أن لا مزية للفظ المفرد وهو خارج السياق، وأنّ الألفاظ لا تتفاضل من حيث هي ألفاظ مجردة، ولا من حيث هي كلم مفردة، وأنّ الألفاظ تثبت لها الفضيلة وخلافها في ملائمة اللفظة لمعنى التي تليها أو ما أشبه ذلك مما لا تعلق له بصريح اللفظ. ومما يشهد لذلك أنك ترى الكلمة تروك وتؤنسك في موضع، ثم تراها بعينها تنقل عليك وتوحشك في موضع آخر⁽²⁹⁾.

ووضّح -على عكس من يرى أنّ النظم للألفاظ- "أنّ اللفظ تبع للمعنى في النظم، وأنّ الكلم تترتب في النطق، بسبب ترتب معانيها في النفس، وأنها لو خلت من معانيها حتى تتجرد أصواتاً وأصداء حروف لما وقع في ضمير ولا هجس في خاطر أن يجب فيها ترتيب ونظم، وأن يجعل لها أمكنة ومنازل، وأن يجب النطق بهذه قبل النطق بتلك"⁽³⁰⁾. واستدلّ إضافة إلى ذلك بأنه "لو كان القصد بالنظم إلى اللفظ نفسه دون أن يكون الغرض ترتيب المعاني في النفس ثم النطق بالألفاظ على حذوها لكان ينبغي أن لا يختلف حال اثنين في العلم بحسن النظم أو غير الحسن فيه؛ لأنهما يحسان بتوالي الألفاظ في النطق إحساساً واحداً، ولا يعرف أحدهما في ذلك شيئاً يجمله الآخر"⁽³¹⁾. وهو يقصد من المعاني: المعاني النحوية التي تكتسبها الألفاظ في التراكيب، والعلاقات الناشئة بين الكلمات في السياق، ولا يقصد المعاني العامة للكلام، أو المعاني المعجمية لألفاظ اللغة.

ب. التعليق النحوي:

استفاد الجرجاني من نظرية العامل في بسط مسألة ترتيب الألفاظ والتعليق بين الكلم داخل التراكيب، مؤكداً أنّ التعليق يخصّ المعاني النحوية ولا يرجع منه إلى اللفظ شيء، وأنّ اللفظ تبع للمعنى في النظم، إذ قال: "معلوم أن ليس النظم سوى تعليق الكلم بعضها ببعض، وجعل بعضها بسبب من بعض والكلم ثلاث: اسم وفعل وحرف، وللتعلق فيما بينها طرق معلومة، وهو لا يعدو ثلاثة أقسام - تعلق اسم باسم وتعلق اسم بفعل وتعلق حرف بهما" (32).

ثم بيّن طرق هذا التعلق ومثّل له على ما هو معتاد ومتناول في نظرية العامل. وأعاد الفكرة في سياق آخر قائلاً: "أن لا نظم في الكلم ولا ترتيب حتى يعلّق بعضها ببعض ويبني بعضها على بعض، وتجعل هذه بسبب من تلك... وإذا نظرنا في ذلك علمنا أن لا محصول لها غير أن تعمد إلى اسم فتجعله فاعلاً لفعل أو مفعولاً أو تعمد إلى اسمين فتجعل أحدهما خبراً عن الآخر أو تتبع الاسم اسماً على أن يكون الثاني صفة للأول أو تأكيداً له أو بدلاً منه، أو تجيء باسم بعد تمام كلامك على أن يكون الثاني صفةً أو حالاً أو تمييزاً أن تتوخى في كلام هو لإثبات معنى أن يصير نفيّاً أو استفهاماً أو تمنياً فتدخل عليه الحروف الموضوعة لذلك، أو تريد في فعلين أن تجعل أحدهما شرطاً في الآخر فتجيء بهما بعد الحرف الموضوع لهذا المعنى أو بعد اسم من الأسماء - التي ضمنت معنى ذلك الحرف - وعلى هذا القياس" (33).

وبيّن الجرجاني أنّ وجوه التعليق لا تقف عند حدود الصواب والسلامة من العيب فقط، بل تترقى في مراتب النظم ومستويات الخطاب، فقال: "فإذا قلت: أفليس هو كلاماً قد أطرّد على الصواب وسلم من العيب؟ أفما يكون في كثرة الصواب فضيلة؟ قيل: أما الصواب كما ترى فلا؛ لأننا لسنا في ذكر تقويم اللسان، والتحرز من اللحن، وزيف الإعراب، فنعتد بمثل هذا الصواب. وإنما نحن في أمور تدرك بالفكر اللطيفة، ودقائق يوصل إليها بثاقب الفهم، فليس درك صواب دركاً فيما نحن فيه، حتى يشرف موضعه، ويصعب الوصول إليه، وكذلك لا يكون ترك خطأ تركاً حتى يحتاج في التحفظ منه إلى لطف نظر، وفضل رؤية، وقوة ذهن، وشدة تيقظ" (34). فالجرجاني بهذا يهتم بمستويات الاستعمال اللغوي التي تتجاوز المستوى النمطي وتزيد عليه بحسن الصياغة ودقة المعاني، ولا يوصل إليها إلا بإعمال الفكر وحسن التدبّر. وتبقى هذه المستويات البلاغية في إطار ما تسمح به اللغة، إما حقيقة أو مجازاً، وإن كانت قائمة على قدر كبير من التوسع والعدول والأريحية في الاستعمال اللغوي، ولا تخرج عن العرف اللغوي بين أبناء اللغة الواحدة. وما نوّكه هنا أنّ وظيفة النحو في ضوء نظرية النظم هي إيضاح المعاني وبيان الفروق اللغوية والمعنوية بين حالات الاستعمال اللغوي، وليس حماية اللغة من اللحن فحسب كما هو شائع.

ج. النظم فرع معاني النحو:

يرى عبد القاهر أنّ الفرق بين الأساليب ليس فرقا في الحركات الإعرابية وما يطرأ على الكلمة من تغيرات وإنما في معاني العبارات التي يحدثها ذلك الوضع والنظم الدقيق، ولذلك فليست العمدة في قواعد النحو وحدها ولكن فيما تؤدي إليه هذه القواعد والأصول، أي أنّ الهدف منها الدلالة على المعنى؛ فقد توسّع في النحو من مجال السلامة اللغوية ومعايير الصحة والخطأ إلى مجال الاستعمال الفعلي للغة وتحقيق الكفاءة التواصلية، وتجسّد ذلك فيما أطلق عليه علم المعاني، وبَيّن أنّ جودة العبارة تعود إلى توخي معاني النحو، إذ قال: "اعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نجت فلا تزيع عنها، وتحفظ الرسوم التي رسمت لك فلا تخلّ بشيء منها"⁽³⁵⁾. فالفرزدق أفسد عبارته حينما قال:

وما مثله في النَّاسِ إِلَّا مُمْلَكًا أبو أمّه حَيٌّ أبوه يقاربه

وبَيّن أنّ الفساد في هذا الشاهد ونظائره، أن يكون الشاعر قد تعاطى ما تعاطاه على غير الصواب من تقديم أو تأخير أو حذف وإضمار أو غير ذلك ما ليس له أن يصنعه، وما لا يسوغ ولا يصح على أصول هذا العلم. وقال: "فلست بواجد شيئا يرجع صوابه إن كان صوابا، وخطؤه إن كان خطأ إلى النظم، ويدخل تحت هذا الاسم إلا وهو معنى من معاني النحو قد أصيب به موضعه، ووضع في حقه، أو عومل بخلاف هذه المعاملة فأزيل عن موضعه، واستعمل في غير ما ينبغي له، فلا ترى كلاما قد وصف بصحة نظم أو فساد، أو وصف بمزية وفضل فيه، إلا وأنت تجد مرجع تلك الصحة وذلك الفساد وتلك المزية وذلك الفضل إلى معاني النحو وأحكامه، ووجدته يدخل في أصل من أصوله، ويتصل بباب من أبوابه"⁽³⁶⁾.

وذكر أنّ البحري أجاد في نظمه حينما قال:

بلونا ضرائب من قد نرى فما إن رأينا لفتح ضريبا

هو المرء أبدت له الحادئا ث عزماً وشيكاً ورأياً صليبا

تنقل في حُلُقِي سؤدد سماحاً مرجى وبأساً مهيبا

فكالسيف إن جئته صارخا وكالبحر إن جئته مستثيبا

وبَيّن أنّ سبب الإجادة والاستحسان في هذه الأبيات "ليس إلا أنّه قدّم وأخّر، وعَرّف ونكّر، وحذف وأضمر، وأعاد وكرّر، وتوخّى على الجملة وجهاً من الوجوه التي يقتضيها علم النحو فأصاب في ذلك كلّ ثم لطف موضع صوابه وأتى مأتى يوجب الفضيلة"⁽³⁷⁾. إنّ إعراب المتكلم أو الناظم عن مقاصده وأغراضه — في نظر عبد القاهر — لا يتم إلا بتوخي معاني النحو وأحكامه فيما بين الكلم، "وإنّا إن بقينا الدهر نجهد أفكارنا حتى نعلم

للكلم المفردة سلكا ينظمها، وجامعا يجمع شملها ويؤلفها، ويجعل بعضها بسبب من بعض، غير توحي معاني النحو وأحكامه فيها- طلبنا ما كل محال دونه⁽³⁸⁾. فقد بيّن بما لا يدع مجالا للشك أنّه من العجب أن يدرك الإنسان أن ليس النظم غير توحي معاني النحو بين الكلم، ثم يبحث عن مزاياه خارج هذه المعاني والأحكام.

5. الأسس المنهجية لنظرية النظم:

تركّز نظرية النظم في دورة التواصل على المرسل أو المتكلم، وتبيّن الشروط التي يجب توفرها لإنتاج تراكيب لغوية منطوقة أو مكتوبة، تحقق الأغراض والمقاصد بطرق فنية راقية ومسالك تركيبية دقيقة، لا تدرك إلا بلطف نظر، وفضل روية، وقوة ذهن، وشدة تيقظ. وإنّ مدار كلّ ذلك على معاني النحو وعلى الوجوه والفروق التي من شأنها أن تكون فيه، وهي - أي الفروق والوجوه - كثيرة جدا ليس لها غاية ولا نهاية تقف عندها. وليست العبرة أو المزية بواجبة في معرفتها في أنفسها ومن حيث هي على الإطلاق، ولكن في مدى تحيّيها واستعمالها بحسب المعاني والأغراض التي تؤم⁽³⁹⁾. وينتهج الناظم منهجا تركيبيا يقوم من خلاله بإنتاج تراكيب يتوحي فيها المعاني النحوية، وتختلف باختلاف المعاني والأغراض التي يريد تحقيقها.

أما الدارس الذي يتناول - في ضوء نظرية النظم - مظاهر الإعجاز في الخطاب القرآني، أو يتعرض بالنقد للخطاب الأدبي للوصول إلى مواضع الإجادة أو التقصير، ويرصد مظاهر التفاوت والتفاضل بين النظم، وهذا ما شاع بعد الجرجاني في أحد أقسام البلاغة، أطلق عليه علم المعاني، حيث يتناول اختلاف التراكيب لاختلاف المعاني. فالمنهج الذي اعتمد في هذا المجال هو المنهج التحليلي التأويلي، إذ يقوم الدارس بتتبع العبارات بالتحليل في ضوء معاني النحو، ويبين الوجوه التي سلكها الناظم في نظمه ومدى توافقه مع الأغراض المراد تحقيقها، وهنا قد يحتاج إلى مزيد من التدبر والتأمل ليتأوّل المعاني اللطيفة والمقاصد الخفية بمعونة الملكة الذوقية والحاسة الجمالية للناقد.

ومن الظواهر التركيبية التي تساهم في انفتاح النظام ويتسع بها التصرف في الكلام، وتعكس المعاني والأغراض التي تؤم: التقديم والتأخير، والحذف، ووجوه الخبر، ووجوه الحال، والتكرار، والفصل والوصل، والقصر... وقد بيّن الجرجاني أهميتها ودقائقها التعبيرية، واختلافها لاختلاف المعاني النحوية، ومدى مناسبتها للأغراض والمقاصد، وأظهر فشل التحليل النحوي الذي لا يراعي حال النظم ولا غرض الناظم. ومن الأمثلة على ذلك لا الحصر⁽⁴⁰⁾:

* تقدّم الخبر على المبتدأ حال كونهما معرفتين:

إذا تساوى المبتدأ والخبر في التعريف، فالأصل أن يكون الأول منهما مبتدأ والثاني خبراً، وإذا قدّم الخبر يشكل الأمر ولا نعلم أنّ المقدّم خبر حتى نرجع للمعنى ونحسن التدبر، ومثاله بيت أبي تمام:

لعابُ الأفاعي القاتلاتِ لعابُهُ وأرى الجني اشتارته أيّد عواسلُ

فلو اعتبرنا: (لعابُ الأفاعي) مبتدأ و (لعابُهُ) خبراً، كما يوهمه الظاهر لأفسدنا على الشاعر كلامه وأبطلنا الصورة التي أرادها فيه؛ وذلك لأنّه يريد أن يشبّه مداده بلعاب الأفاعي القاتلات إذا كتب في العقاب، ويشبّهه بأرى الجني إذا كتب في العطايا والصلوات. وهنا يكون المشبّه هو المبتدأ والمشبّه به هو الخبر، ويتقدّم الخبر على المبتدأ في هذا البيت مع تساويهما في التعريف.

ومثله أيضاً: نم وإن لم نم كراي كراكا. ف(كراي) خبر مقدّم على نية التأخير، و(كراكا) مبتدأ، إذ الأصل في العبارة: كراكا كراي. أي: نم وإن لم أنم فنومك نومي. ولولا المعنى المستفاد من التشبيه لكانت المعرفة إذا قدّمت هي المبتدأ.

* تكذيب الكلام ينصرف إلى ما كان خبراً:

مما يجب أن ينتبه له أنّ النفي في التركيب يسلّط على مضمون الخبر، وقد يوقع في المحذور بسبب عدم مراعاة هذه القاعدة، نحو قراءة من قرأ ﴿وقالت اليهود عزيز ابن الله﴾⁽⁴¹⁾، بغير تنوين فقد أدّى هذا ببعض النحاة إلى جعل (ابن) صفة لـ(عزيز)، وفي الكلام محذوف؛ منهم من جعله مبتدأ فقدر: (وقالت اليهود هو عزيز ابن الله)، ومنهم من جعله خبراً فقدر: (وقالت اليهود عزيز ابن الله معبودنا). وفي التقديرين أمرٌ عظيم، لأنّ هذين التقديرين يثبتان البنية لله تعالى والعياذ بالله؛ وذلك أنّك إذا ذكرت عن قائل كلاماً تريد أن تكذبه فيه فإنّ التكذيب ينصرف إلى ما كان فيه خبراً دون ما كان صفة. والوجه الذي يقبله المعنى أن يكون القارئ أراد التنوين ثم حذفه لالتقاء الساكنين ولم يحركه كقراءة من قرأ ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدُ اللَّهُ الصَّمَدُ﴾ بترك التنوين من (أحد)، وقراءة من قرأ ﴿ولا الليل سابق النهار﴾ بترك التنوين من (سابق) ونصب (النهار).

ومما هو من هذا الباب أيضاً: قوله تعالى: ﴿ولا تقولوا ثلاثة انتهوا خيراً لكم﴾⁽⁴²⁾، فهناك من ذهب في رفع ثلاثة إلى أنّها خبر مبتدأ محذوف تقديره: (ولا تقولوا آلهتنا ثلاثة)، وفي هذا التقدير فساد؛ لأنّ فيه والعياذ بالله شبه الإثبات بأنّ ههنا آلهة؛ وذلك أنّ النهي قد سلّط على الخبر، أي على العدد (ثلاثة)، ولم ينه في هذا التقدير أن تكون آلهة. والوجه الذي يخرج عن هذا الفساد أن تكون (ثلاثة) صفة مبتدأ، ويكون التقدير: (ولا تقولوا لنا آلهة ثلاثة، أو في الوجود آلهة ثلاثة)، ثم حذف الخبر، والموصوف فبقي: (ولا تقولوا ثلاثة).

* حذف المفعول⁽⁴³⁾:

من الأمثلة على ذلك جعل الأفعال المتعدية قاصرة في بعض السياقات؛ لأنّه يراد لها إثبات الفعل لفاعله على الإطلاق لا أن يبين من وقع عليه الفعل، نحو: فلان يعطي ويمنع ويحلّ ويعقد في مقام المدح، فلو قدرنا مفعولاً لتحوّل المدح إلى ذمّ ولقضيينا على المعنى المراد. ومثاله قوله تعالى: ﴿ولما ورد ماء مدين وجد عليه أمةً من الناس يسقون ووجد من دونهم امرأتين تذودان قال ما خطبكمَا قالتا لا نسقي حتى يُصْدَرَ الرَّعَاءُ وأبونا شيخ كبير فسقى لهما ثم تولى إلى الظل﴾⁽⁴⁴⁾، ففيها حذف مفعول في أربعة مواضع: يسقون، تذودان، لا نسقي، فسقى.

وهذا الحذف واجب؛ كي تتوقّر العناية على إثبات الفعل لفاعله، ولو قدّرنا المفعول لأفسدنا المعنى المراد؛ وذلك أنّه لو قيل: وجد من دوّهم امرأتين تذودان غنمهما: جاز أن يكون الإنكار عن المفعول لا عن الذود من حيث هو ذود.

* التقديم والتأخير مع القصر⁽⁴⁵⁾:

إنّ في تقديم لفظ الجلالة (الله) معنى خلاف ما يكون لو أخر في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾⁽⁴⁶⁾، وذلك لأنّ الغرض أن يُبين الخاشون من هم، ويخبر بأنهم العلماء خاصة دون غيرهم، ولو قدّم الفاعل (العلماء) فقليل: (إنما يخشى العلماء الله)، لصار المعنى على ضدّ ما هو عليه في الآية، ولصار الغرض بيان أنّ المخشّي هو الله تعالى دون غيره، ولا يجب في هذه الحال أن تكون الخشية من الله مقصورة على العلماء وأن يكونوا مخصوصين بها كما هو الغرض من الآية، بل يصير المعنى أنّ غير العلماء يخشون الله تعالى أيضا إلا أنهم مع خشيتهم لله تعالى يخشون معه غيره والعلماء لا يخشون إلا الله تعالى.

ونفس الحكم يلاحظ في التقديم والتأخير مع النفي والاستثناء بـ (ما وإلا)، نحو الفرق بين قولك: ما ضرب زيدا إلا عمرو، وبين قولك: ما ضرب عمرو إلا زيدا. ففي القول الأول قدّم المنصوب؛ لأنّ الغرض بيان الضارب من هو والإخبار بأنّه عمرو خاصة دون غيره، وفي الثاني أخر المنصوب؛ لأنّ الغرض بيان المضروب من هو والإخبار بأنّه زيد خاصة دون غيره.

هذه أمثلة مختصرة تبين أهمية المعاني النحوية وما تشكّله من وجوه تركيبية تساعد الناظم على التعبير عن الأغراض التي يريد تحقيقها، وتوضح أنّ الفروق الدقيقة لتلك الوجوه التركيبية لا تظهر إلا بعد تدبر عميق وخبرة واسعة وملكة نافذة.

ونريد في هذا السياق أن ننبّه إلى أنّ الأسس المنهجية لنظرية النظم لا تتحدّد إلا بوضعها في دورة التخاطب، فاللغة باعتبارها نظاما اجتماعيا يتشكّل من أنظمة فرعية صوتية وتركيبية ودلالية، تعمل وفق قوانين ومعايير، تعدّ مرجعا مشتركا بين مستعملي اللغة إنتاجا وتلقيا. وفي تراثنا العربي نجد أنّ نظرية العامل تكفّلت بتوصيف الترتيب الخاص للكلم ورصد مواضع التأثير والتأثر بينها ورصد التغيرات التي تعترى أواخرها، فهي تقوم باستخراج قوانين الأوضاع اللغوية المشتركة بين أبناء اللغة الواحدة في المستوى النحوي، أي: الكشف عن قوانين النحو وأصوله التي تعدّ معايير مهمّة لمعرفة الصواب من الخطأ في الاستعمال والتلقّي. وهي تقابل بهذا الشكل نظرية الوضع الدلالي في تراثنا العربي.

إنّ نظرية العامل تشتغل على البنى النحوية المشتركة بين أبناء اللغة الواحدة، وتعمل على تجلية معانيها وأحكامها وقوانينها، وتتقاطع في هذه القواعد والأصول دراستان؛ إحداها على مستوى المتلقّي، تقوم بالتحليل الوظيفي للكلام للوصول إلى المعاني النحوية في ضوء مقاصد المتكلم، ويشبهها في هذا نظرية الحمل الدلالي.

والأخرى ممثلة في نظريته النظم على مستوى المنتج، تهتم بكيفية النظم وإنتاج الكلام تحت مبدأ توحي تلك المعاني النحوية.

خاتمة:

في ختام هذا المقال نوجز أهمّ النتائج التي توصّلنا إليها:

نؤكد على التكامل النظري والإجرائي بين نظريتي العامل والنظم عند عبد القاهر الجرجاني، والاختلاف بينهما يكمن في الهدف من كلّ دراسة، وفي المجال المعرفي لكلّ منهما.

إنّ نظرية العامل تعدّ أساساً منهجياً لرصد أوضاع التراكيب النحوية وتحديد وظائف وحداتها وعلاقاتها والتغيرات التي تعتري أواخرها. وتعدّ معياراً لمعرفة الصواب من الخطأ، وأداة إجرائية لتحصيل الملكة اللغوية أو الكشف عنها.

أما نظرية النظم فتبحث في وظائف الكلمة من خلال العلاقات السياقية اللغوية وإيضاح المعاني وبيان الوجوه والفروق في الاستعمال اللغوي، وتهدف إلى رصد الكلام في أرقى استعمالاته، وهذا ما جعل دراسة الجرجاني أقرب إلى الدرس الأدبي والنقدي، ولكن في كنف مقتضيات علم النحو، ومراعاة أصوله وقوانينه.

تعدّ نظرية النظم أساساً منهجياً للكشف عن أسرار البلاغة ومظاهر الإعجاز في القرآن الكريم، ولذلك نجد أن الأمثلة والشواهد المدروسة مستمدة من النصوص البلاغية في أعلى طبقاتها من القرآن الكريم، ومن الشعر والنثر. وكذلك بدراستها للتفاوت والتفاضل بين النصوص والتعرض للوجوه التركيبية والفروق المعنوية، استطاعت أن تصل إلى العلاقة بين المتكلم والكلام، وأن تفتح المجال للدراسات الأسلوبية.

وفي هذه الخاتمة يجب أن ننوه ببعض الجهود التي بذلت للكشف عن إسهامات الجرجاني واستفادات منها في ضوء المناهج اللسانية الحديثة، نحو: ما قام به تمام حسان من استثمار لقضية التعليق في نظرية تضافر القرائن، حيث جمع منهجياً بين الإجراءات التحليلية لسيبويه، والتركيبية للجرجاني، فيما يسمّى بالقرائن اللفظية والمعنوية. وما قام به أحمد المتوكل في نظرية النحو الوظيفي حيث جمع بين الدلالة والتراكيب من وجهة نظر تداولية. أو ما ظهر في دراسة بعض الباحثين للنظم في ظلّ المنهج التوليدي التحويلي وتحديد البنية السطحية والعميقة للتراكيب النحوية.

ونحن في هذا السياق نقترح أن تجرى دراسات نحوية شاملة للنحو العربي في ضوء دورة التخاطب، بنفس الإجراءات المنهجية لنظرية الوضع والاستعمال والحمل الدلالية في تراثنا العربي.

الهوامش:

- (1) ينظر: حاتم الضامن، نظرية النظم تاريخ وتطور، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، 1978م، ص: 47.¹
- (2) عبد القاهر الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق: كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، 1982م، ص: 14، من مقدمة المحقق.
- (3) ينظر: عبد القاهر الجرجاني، العوامل المائة في أصول علم العربية، شرح خالد الأزهرى، تحقيق وتقديم البدرأوي زهران، ط2، دار المعارف، القاهرة، ص: 16، 17.
- (4) ينظر: أبو البقاء الكفوي، الكليات، معجم في الفروق اللغوية والنحوية، مؤسسة الرسالة، بيروت، ص: 616، 617.
- (5) عبد القاهر الجرجاني، العوامل المائة، ص: 37.
- (6) المصدر نفسه، ص: 37.
- (7) عبد القاهر الجرجاني، العوامل المائة، ص: 34، 35، 36، 37.
- (8) المصدر نفسه، ص: 19.
- (*) يقصد: ذمهم للشعر وتحسينه، والمنع من حفظه وروايته، والعلم بما فيه من بلاغة.
- (9) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني، تصحيح: الشيخ محمد عبده، والشيخ محمد محمود التركي الشنقيطي، وتعليق: السيد محمد رشيد رضا، ط2، دار المعرفة، بيروت، لبنان، 2001م، ص: 38.
- (10) ينظر: عبد القاهر الجرجاني، العوامل المائة، ص: 21، 22، 23.
- (11) نفسه، ص: 23.
- (12) ينظر: عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني، ص: 15، 16، 17.
- (13) نفسه، ص: 39.
- (14) ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، 1994م، ص: 231، 232.
- (15) ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، وراجعه: سعيد الأفغاني، دار الفكر بدمشق، ط1، 1964م، ج2، ص: 582، 583.
- (16) الآية 12، سورة النساء.
- (17) نفسه، ج2، ص: 583.
- (18) الآية 87، سورة هود.
- (19) ينظر: نفسه، ج2، ص: 584.
- (20) ينظر: الشريف الجرجاني، معجم التعريفات، تحقيق: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة للنشر والتوزيع والتصدير، القاهرة، ص: 203. وأحمد مطلوب، معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، الدار العربية للموسوعات، بيروت لبنان، ط1، 2006م، ج3، ص: 331.
- (21) ينظر: الكفوي، الفروق، ص: 288.
- (22) ينظر: الشريف الجرجاني، معجم التعريفات، ص: 203.
- (23) ينظر: أحمد مطلوب، معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، ج3، ص: 331.
- (24) أبو حيان التوحيدى، الإمتاع والمؤانسة، تحقيق: أحمد أمين وأحمد الزين، مؤسسة هندأوي آي سي آي، المملكة المتحدة، 2019م، ج2، ص: 130.
- (25) الخطابي، بيان إعجاز القرآن، ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، تحقيق: محمد خلف الله ومحمد زغلول سلام، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط3، 1967م، ص27.
- (26) نفسه، ص27.
- (27) الباقلاني، إعجاز القرآن، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1971م، ص: 112.
- (28) ينظر: أحمد مطلوب، معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، ج3، ص: 332.
- (29) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني، ص: 48، 49.
- (30) نفسه، ص: 54.

- (31) نفسه، ص: 52.
- (32) نفسه، ص: 15.
- (33) نفسه، ص: 54.
- (34) نفسه، ص: 80، 81.
- (35) ينظر: عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني، ص: 70.
- (36) نفسه، ص: 70، 71.
- (37) نفسه، ص: 73.
- (38) نفسه، ص: 253.
- (39) ينظر: نفسه، ص: 74.
- (40) ينظر: نفسه، ص: 241، 242.
- (41) الآية 30 من سورة التوبة.
- (42) الآية 171 من سورة النساء.
- (43) ينظر: عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني، ص: 116.
- (44) الآية 23 من سورة القصص.
- (45) ينظر: عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني، ص: 223، 224.
- (46) الآية 28 من سورة فاطر.

المصادر والمراجع:

1. ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تحقيق: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، وراجعه: سعيد الأفغاني، دار الفكر بدمشق، ط1، 1964م.
2. أبو البقاء الكفوي، الكليات، معجم في الفروق اللغوية والنحوية، مؤسسة الرسالة، بيروت.
3. أبو حيان التوحيد، الإمتاع والمؤانسة، تحقيق: أحمد أمين وأحمد الزين، مؤسسة هنداوي آي سي آي، المملكة المتحدة، 2019م.
4. أحمد مطلوب، معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، الدار العربية للموسوعات، بيروت لبنان، ط1، 2006م.
5. الباقلائي، إعجاز القرآن، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1971م.
6. تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، 1994م.
7. حاتم الضامن، نظرية النظم تاريخ وتطور، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، 1978م.
8. الخطابي، بيان إعجاز القرآن، ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، تحقيق: محمد خلف الله ومحمد زغلول سلام، دار المعارف، القاهرة، مصر ط3، 1967م.
9. الشريف الجرجاني، معجم التعريفات، تحقيق: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة للنشر والتوزيع والتصدير، القاهرة.
10. عبد القاهر الجرجاني، العوامل المائة في أصول علم العربية، عبد القاهر الجرجاني، شرح خالد الأزهرى، تحقيق وتقديم البدرابي زهران، ط2، دار المعارف، القاهرة.
11. عبد القاهر الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق: كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، 1982م.
12. عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني، تصحيح: الشيخ محمد عبده، والشيخ محمد محمود التركي الشنقيطي، وتعليق: السيد محمد رشيد رضا، ط2، دار المعرفة، بيروت، لبنان، 2001م.